تجارب الإصلاح السياسي بالمغرب

رصد السياقات وقراءة في المقاربات والنتائج

الدكتور صابر بن داود

دكتور باحث في علم الاجتماع

المغرب

ملخص:

تهدف هذه الورقة إلى التعريف بأهم تجارب الإصلاح السياسي التي شهدها المغرب، حيث ركزت بالأساس على بسط المبررات والسياقات الفكرية والجيوسياسية التي استوجبت مباشرة عدد من الاصلاحات، وعلى عرض أبرز المقاربات التي استندت عليها الدولة في محاولاتها الرامية إلى تقليص الهوة بينها وبين جيرانها الأوربيين، كما حاولت أيضا الوقوف على عدد من الإكراهات والعراقيل التي اعترضت تنزيل وتفعيل رؤيتها الإصلاحية على أرض الواقع، لتخلص في النهاية إلى تقديم خلاصات موجزة حول النتائج والمآلات التي انتهت إليها، وحول أهم الدروس والعبر التي يمكن استخلاصها واستثمارها في التعامل مع إشكالات الحاضر.

Abstract

This paper aims to introduce the most important political reform experiences that Morocco has witnessed, as it focused primarily on explaining the justifications and intellectual and geopolitical contexts that directly necessitated a number of reforms, and on presenting the most prominent approaches that the state relied on in its attempts to reduce the gap between it and its European neighbors.

It also tried to identify a number of constraints and obstacles that obstructed the implementation and activation of its reform vision on the ground, concluding in the end by providing brief conclusions about the results and consequences that it reached, and about the most important lessons and lessons that can be learned and invested in dealing with the problems of the present.

تقديم:

يشكل البحث حول الحركات الاصلاحية إحدى أهم المداخل التي تتيح تتبع أهم الديناميات التي شهدتها المجتمعات العربية والاسلامية، بحيث تشكل مثل هذه القضايا جسر عبور يسمح بوصل وفهم الحاضر انطلاقا من ما حدث في الماضي، ولذلك نجد أنفسنا مدينين بالشكر لعدد من الكتاب والمفكرين الذين تناولوا هذه المواضيع مستحضرين مختلف السياقات التي تبلورت فيها، فلولا مجهوداتهم لما تمكنا من الحصول على هذا الكم الهائل من المعلومات حول تلك الفترة الزمنية المفصلية من تاريخنا الحديث، ولما استوعبنا طبيعة السجالات القائمة حاليا ومدى ارتباطها بنفس البنيات والمرجعيات الفكرية التي لا زالت تحكم وتحرك عددا من القوى الاجتماعية المعاصرة، لأنه بالرغم من تجاوز بعض الثنائيات والمفاهيم التي ميزت مرحلة ظهور الحركات الاصلاحية (النهضة، الهدنة، المحافظة، الاصلاح، الجهاد، التحديث، دار الإسلام، التكفير، التجديد، الانفتاح، دار الحرب، الانغلاق، القانون الوضعي، الشرع الاسلامي، الاجماع، الاجتهاد...) إلا أننا نعتبر بأنها لا تزال حاضرة وفق لبوسات وسياقات ومسميات مغايرة (الأصالة، المعاصرة، التنمية، الديمقراطية، الحرية، التقاليد، العلمانية، العولمة، الخصوصية، القومية، الأمة، حوار الحضارات، حقوق الإنسان...)، بل وأحيانا قد تطفو بنفس الحدة وبنفس التسميات وبنفس المعسكرات الفكرية إذا ما تعلق الأمر ببعض القضايا الشديدة الحساسية في المجتمع (الإرهاب، التعدد، التطبيع، الإجهاض، الإرث، المرأة، السياحة، الجنس، السياسة، الدين الإبراهيمي، الحريات الفردية والسياسية...).

وعليه، يتضح بأن البحث حول تجارب الإصلاح السياسي - وحول الحركات الإصلاحية بشكل عام- ما يزال يمثل ضرورة ملحة، ليس لأهميته فحسب، بل أيضا لراهنيته، لأن التفكير والكتابة في هذا الموضوع لا ينبغي أن يتأسس على سرد تاريخي يسترجع ما حدث في الماضي فقط، بل يجب أن يمتد ويرتكز بالدرجة الأولى على نوع من الاهمام بتحليل إشكالات الحاضر، وأن تسكنه أيضا هواجس ورهانات استشراف المستقبل، وهو

مطمح قابل للتحقق بالرغم من شساعته وصعوبات تنزيله، إذ يشترط توافر مجموعة من العوامل الكفيلة بمد الجسور بين مختلف هذه اللحظات، ولعل من أبرزها ضرورة القيام بتصنيفات ومراجعات نقدية لمختلف السياقات والتجارب والمواقف التي تركها السلف بخصوص هذه القضايا (لحظة الماضي)، وأيضا العمل على تظافر الجهود لتحقيق التواصل بين القوى الحية في المجتمع عبر عقد مناظرات وأيام دراسية تسمح بحرية التعبير لجميع المتدخلين على اختلاف مرجعياتهم الفكرية وزوايا نظرهم لإشكالات المجتمع المعاصر (لحظة الحاضر)، ثم بلورة رؤى استراتيجية مستقبلية تستحضر الدينامية العالمية وسبل الاندماج السليم فيها، مع ضرورة التحلي بالجرأة في حسم وتنزيل الاختيارات وفق مقاربة واضحة التصور لطبيعة المشروع المجتمعي الذي تريده بلداننا (لحظة المستقبل).

إذن، في إطار محاولة التفاعل مع المطمح أعلاه، حاولنا اختزال فترة زمنية طويلة امتدت لقرنين من الزمن (منذ مطلع القرن التاسع عشر إلى نهاية القرن العشرين)، بحيث انحصر تركيزنا على أهم الأحداث والمؤسسات والفاعلين الذين لعبوا أدوارا أساسية في تجربة الإصلاح السياسي التي عرفها المغرب، ومبررنا في ذلك هو التقليل من الهفوات المحتملة لمثل هذه المجازفة التي قد يستعصي حصر مضامينها في ورقة من هذا الحجم، كما قد يستعصي اتساع طموحها على مجهودات أي باحث منفرد مهما بلغ اطلاعه وتمكنه، ولذلك انصب اهتمامنا على بعض الأحداث الدالة التي من شأنها تقديم مشهد "بانورامي" عام حول سياقات ومحاولات ومعيقات الاصلاح السياسي بالمغرب، وحول أهم المواقف التي تبنتها النخبة المغربية، خاصة سياق التعايش بين المواقف المتعارضة حول قضايا الاصلاح والتحديث، مع ما ترتب عن هذه المواقف من امتدادات ونتائج على توجهات واختيارات مغرب الحماية وما بعد الاستقلال، بما في ذلك مرحلتي استكمال الوحدة الترابية وإرساء ركائز الدولة الوطنية الحديثة.

أما في ما يخص اختيارنا التركيز على المدخل السياسي، فالأمر استمد مبرراته من ثلاثة اعتبارات أساسية: يكمن أولها في كونه من أبرز التجارب الإصلاحية التي عرفها المغرب، أما الثاني فمرده أن الإصلاح السياسي كمدخل، يختزل ويلخص ويؤثر على باقي المداخل الاصلاحية بالرغم من تعددها وتنوعها (الاجتماعي، الديني،

الاقتصادي، التعليمي...)، بل ويدفع مختلف الشرائح والنخب إلى التفاعل سلبا أو إيجابا مع مضامينه، أما الاعتبار الثالث – وهو الأهم في نظرنا– فيتمثل في كون هذا المدخل لم يستنفذ بعد، فهو لا يزال إلى اليوم متربعا على عرش المطالب الملحة، و لم يتم تجاوزه في أي قطر من الأقطار العربية والاسلامية، بما في ذلك المغرب الذي توالت حلقات مسلسله الديمقراطي من دون أن تتمكن لحدود الساعة من طي صفحات بعض الملفات السياسية الحارقة.

السياق العام لتبلور فكرة الإصلاح

باستقراء أحوال المغرب خلال مطلع القرن التاسع عشر سنجد بأن البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية قد اتسمت في هذه الحقبة بالتقليد والانغلاق والمحافظة، في مقابل سياق آخر تحديثي عصري حققته الدول الاوربية المحيطة والمتربصة به، خاصة إسبانيا وفرنسا اللتين جستا نبض المغاربة عبر محاولات احتلال ثغورهم الشمالية والشرقية تباعا، وقد كان لهذا الواقع المفارق كامل الفضل في مسألة تحقيق الوعي بوجود أزمة بنيوية، وبحاجة السلطة المركزية لإحداث إصلاحات شاملة، بما في ذلك إصلاح وترميم الأوضاع النفسية للرعية التي دخلها الشك في كيان الدولة ومكانتها داخليا وخارجيا1، بحيث وجد المغاربة أنفسهم أمام حصار مكتمل الأركان، تجسد في الارهاق برحمة السماء (المطر) بعد توالي مواسم الجفاف وما خلفه ذلك من انتشار للأوبئة والمجاعات ولمظاهر التسيب (اللصوصية، انعدام الأمن...)، وبطلقات البارود وقذائف المدفعية، خاصة بالمناطق الحدودية الشرقية والشمالية التي باتت قريبة جدا من السقوط في يد القوات الأجنبية، وأيضا ببطش المخزن الذي رفع من الضرائب والكلف التي كانت أهم مورد لبيت المال من دون أن يكون لها أي أثر استثماري أو إصلاحي2، خاصة الضرائب التي سنت كوسيلة لجمع المبالغ المقترضة (انجلترا) أو المفروضة (اسبانيا) على المغرب بعد انهزامه، ناهيك عن التخلف الفكري وعن تردي الأوضاع الداخلية سياسيا واقتصاديا بسبب التمردات والنعرات والصراع حول السلطة، وبفعل ارتفاع أعداد المحميين* المغاربة والأجانب (خاصة اليهود) وهيمنتهم برا وبحرا على مختلف الأنشطة الاقتصادية وعلى أهم المراكز التجارية.

أمام هذا الوضع المتأزم، سيتولد نوع من السخط في كافة أرجاء المغرب، خاصة نقط التماس الحدودية التي يئست ساكنتها من مراسلة واستجداء دعم السلطة المركزية لوضع حد للتجاوزات التي تقوم بها فرنسا3، فبزغت فيها مقاومة شديدة لتوجهات واختيارات السلطة المركزية، ونشطت فيها الطرقية والزوايا والزعامات الدينية والقبلية التي بادرت بإعلان الجهاد، وحاولت ملء الفراغات الكثيرة التي تركتها الدولة*، وبذلك سيتسم المناخ

الداخلي العام بنوع من الانقسام بين من دعوا إلى ضرورة رفع راية الجهاد وطرد الاجانب، وبين من قالوا بضرورة المهادنة وتوقيع الصلح ومباشرة الاصلاحات، كما ستتبلور مجموعة من النقاشات الفكرية والسياسية الرامية إلى تحليل الاوضاع المزرية التي آلت إليها الأمة مقارنة بنظيرتها الغربية، إلا أن أبرز إشكال سيواجه المغاربة بعد استشعارهم للتفوق الأجنبي هو غياب الاتفاق أو الإجماع على رؤية واضحة وموحدة حول سبل تفعيل الإصلاحات، وحول المسار الخطي الذي ينبغي السير نحوه، إذ ظهر انقسام واصطدام بين مجموعة من الرؤى والمواقف التي يمكن اختزالها في تصورين أساسيين:

التصور الأول: عبر عن الآراء التقليدية المحافظة والمعادية للانفتاح على أوربا4، ارتكزت مقاربته على ضرورة العودة إلى الماضي (زمن الصحابة والخلفاء الراشدين...)، وقد كان هذا الرأي تاريخيا ملازما لفئة الفقهاء ورجال ما كان يعرف حينها بأهل "الحل والعقد" الذين شكلوا صوت الأغلبية بحكم مكانتهم ونفوذهم كنخبة وصفوة مجتمعية، معتقدين بأن التشبث بالقيم الاسلامية كاف لتجنب ويلات وأعاجيب الغرب الكافر. وللأمانة، فقد كانت بعض هذه المواقف الرافضة على وعي تام بالوجه الآخر للمدنية الأوربية الذي هو الاستعمار واستنزاف الثروات الوطنية، لكن ما يعاب عليها هو عدم تقديمها لأي بديل أو حل من شأنه تقليص الهوة بين المغرب وبين البلدان الأوربية، ولذلك يمكن الجزم بأن مقاربة الاصلاح وفق هذا التيار كانت بحثا عن المحافظة أكثر مما كانت بحثا عن التغيير، لأنها نزعت أكثر نحو الانغلاق الرافض لكل ما هو جديد، سواء تعلق الأمر بالعناصر المادية والتقنية كاللباس والمأكولات والتجهيزات المنزلية وغيرها، أو حتى بممانعة ثقافية قامت على التحريم والتجريم لكل الممارسات والسلوكيات الحديثة بدعوى أنها من البدع التي تتنافى مع الاسلام وتعاليمه، وهنا يكفي الاطلاع على مضامين بعض الفتاوى التي كفرت الشراكة والتجارة مع الأجانب، أو على فحوى الاتهامات بالتنصر والجهل التي كيلت للبعض لمجرد إبداء الإعجاب بمنجزات الغرب5، وهو ما يبرز فعلا نزعة الانكفاء والتقوقع التي حكمت توجهات دعاة هذا التيار وأنصاره الكثر، لأنه كان يخاطبهم بخطاب ألفوه وتشربوه، وذلك على

الرغم من كون بعض مضامينه مجرد مقولات عامة لا تسهم في تغيير الواقع قيد أنملة، مثل القول بأن كثرة المعاصي أو الابتعاد عن الدين وتعاليمه هو سبب كل بلاء تعيشه البلاد.

وتجدر الإشارة إلى أن مثل هذه الرؤى الارتدادية قد تعمل على مفاقمة الأزمة بدل حلها، مثلا حين بخس بعض زعماء هذا المنظور من حجم التفوق الأجنبي واعتبروه مجرد زهرة حياة في دنيا فانية، وبالتالي تعبئتهم للمجتمع على عدم الافتتان بها أو السعي إلى تحصيلها، بل يجب الاحتراز والاعراض عن كل ما هو قادم من الغرب الكافر على حد تعبيرهم، فاتهموا بالمروق والزندقة كل داعية للاقتداء بهم. أما البعض الآخر فأفتى وأمر بالانكفاء على الذات ومقاطعة كل ما هو أجنبي في انتظار أمر الله وتدبيره، أو ريثما الانتهاء من مراجعة النصوص الدينية التي من شأنها تفسير ما تعيشه الأمة، وهذه الأمور سبق وأثارها المؤرخ "عبد الله العروي" في معرض حديثه عن مفهوم "التقلدة" traditionalisation كنوع من إعادة الصياغة والتأويل للتقليد وفق متغيرات وظروف العصر، مبرزا بأن التفاعل في مثل هذه الحالات لا يتخذ طابع المواجهة، بل يتبدى أكثر كنوع من الهروب من هذه المستجدات الغير المريحة التي تهدد التوازن والاستمرارية6.

التصور الثاني: عبر عن المواقف التي دعت إلى الأخذ بعوامل قوة الغرب والسير قدما نحو العلوم والمعارف العصرية، وقد اعتنقته صفوة مثقفة قليلة العدد، لها قدرة كبيرة على النقد والتحليل، جاب بعضها بلدان أوربا ونهلوا من ثقافتها وعلومها، تقلدوا مناصب وازنة في الدولة (علماء، سفراء، ولاة، وزراء، قواد، قضاة...) آمنوا بأن الحل الكفيل بتعديل موازين القوى وتغيير العلاقة القائمة على الغلبة بين المسلمين وأوروبا هو منافستهم واتباع خطهم التطوري عبر التعلم والدراسة في مدارسهم وكلياتهم ومعاهدهم7، وبأن الإسلام لا يتعارض مع التقدم، بل هو المقصد العام للشريعة، فكان مدخلهم الاصلاحي مرتكزا على ضرورة تجديد آليات تدبير الشؤون الدنيوية، ليس من باب ولع المغلوب بالغالب كما قاربه ابن خلدون في مقدمته، بل من باب عدم تعارض مقاصد الشريعة مع المصلحة ومع ضرورة صون استمرارية المجتمع.

لكن للأسف، لم تكن هفوات أنصار هذا التوجه بأقل من سابقيه، لأنه ضم أصوات قصرت دعوتها للأخذ بأسباب تقدم الغرب على ما هو تقني مادي فقط، وقالت باستثناء ما هو فكري ثقافي8 (وهي إحدى الاشكالات القائمة إلى اليوم: هل بالإمكان فصل التحديث عن الحداثة أو تحصيل أحدهما بمعزل عن الآخر؟)، كما ضم مكونات لم يكن بعضها على استعداد تام للتضحية بمكتسباته أو بمكانته من أجل قيادة التغيير، وأخرى لم يكن حجمها وثقلها المجتمعي يسمح لها بالدخول في صراع مع التيار الأول الذي استفاد من ثقل الايديولوجيا المحافظة التي هيمنت على البنية الفكرية للساكنة ولنخبها المثقفة، بما في ذلك مدينة فاس وعلماءها من خريجي جامع القرويين9، فحجم تأثير هذا الفكر وسطوته اضطرت أحيانا بعض النخب إلى قول عكس ما تؤمن به، بل وفرضت حتى على بعض السلاطين أن يتخلوا غير ما مرة على توجهاتهم الاصلاحية تحت ضغط الثورات والتمردات، أو لمهادنة عدد من العلماء والفقهاء لاستصدار فتاوى تجيز القيام ببعض الاصلاحات10. أما المفارقة الكبرى داخل هذا التيار، فقد جسدتها بعض الفئات التي لم تستطع إدراك خصوصية الظرفية التاريخية أو حتى إدراك طبيعة وظيفتها الاجتماعية والسياسية كنخبة، بل لم تستطع التخلص من عائد القيم في أدائها لتلك الوظيفة، ونقصد هنا بالضبط بعض السفراء والكتاب والأمناء الذين حرصوا بعد عودتهم من أوربا على الاستعادة بالله من شر ما رأوه من تقدم تقني للغرب، بل ومنهم من رده لأعمال الجن والشعوذة11، وهذا ما يتنافى أصلا مع المهمة التي كلفوا بها من طرف السلطة، ويتعارض مع وعي الخلل الذي استوجب التفكير في الاصلاح وجعله ضرورة ملحة. لكن كل هذا لم يمنع قلة قليلة داخل هذا التيار من الصدح بدعواتها إلى مباشرة الإصلاحات أو من التعبير صراحة عن حجم تقدم الغرب، بل والإقرار بعجز المغرب عن مجابهة الخطر الخارجي المحدق به12.

نستشف من خلال السجالات الفكرية أعلاه، بأن العوامل الخارجية لعبت دورا أساسيا في وعي أزمة التخلف بالمغرب، وفي زحزحة بناه الفكرية الراكدة، بل يمكن الجزم بأن استشعار الحاجة إلى الإصلاح كان مقترنا أساسا بهذه العوامل، سواء في لحظة الاصطدام المباشر بالغرب، أو حتى في فترة سابقة تمثلت في اطلاع

عدد من النخب على الأوضاع التقنية المتقدمة للغرب مقارنة بأوضاع الأمة العربية والاسلامية، سواء في المشرق إبان حملة "نابليون بونابارت" على مصر 1798، أو في المغرب الأقصى مع احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830، أو من خلال المضامين الوصفية لأدب الرحلات السفارية إلى أوربا والمشرق، فكلها عوامل ساهمت في تشكل إرهاصات أولية للوعي بحجم الهوة التي اتسعت لصالح أوربا البرجوازية الغازية بجيوشها وبضائعها ومؤسساتها، فتوج هذا الوعي بالتساؤل حول عوامل تخلف "النحن" مقابل "الآخر"، وبمحاولة الخروج من الانكفاء حول الذات عبر طرح قضايا التحديث والإصلاح بشكل حاد13، وقد تأكدت هذه الهوة أكثر بالنسبة للمغاربة إثر انهزامهم بمعركة "إسلي" سنة 1844 في عهد السلطان "عبد الرحمان بن هشام" (1822- 1859)، حيث احتلت فرنسا أجزاء من المغرب الشرقي وأسقطت هيبة جيشه التي سبق أن اكتسبها في الماضي من انتصاراته العديدة على الاوربيين، وكشفت عن الجمود الذي أصاب أنظمته العتيقة في مختلف مناحي الحياة (الجيش، الادارة، الاقتصاد، التعليم...)، وهو ما دفع النظام والنخب إلى ضرورة التفكير في تحديد هياكل الدولة وأجهزتها المختلفة، فظهرت مجموعة من الأصوات التي دعت إلى مراجعة وتصحيح الأوضاع، وأخرى جيشت الرعية للجهاد، خاصة في عهدة السلطان "محمد بن عبد الرحمان بن هشام" (1859- 1873) الذي عرفت فترة حكمه انتكاسة أخرى عقب الانهزام مجددا أمام فرنسا في حرب تطوان (1860)14، إذ أرغم على توقيع عدد من المعاهدات وعلى دفع مبالغ مالية باهظة للمنتصرين*، فاضطر للقيام بجملة من الاصلاحات التي تعززت أكثر في عهد ابنه "الحسن الأول" (1873- 1894) الذي عرف عصره بعصر الإصلاح لدى مختلف الدارسين والمهتمين بشؤون المغرب الأقصى15.

تجارب الاصلاح السياسي بالمغرب

فترة ما قبل الحماية:

بخصوص جملة الاصلاحات التي استهدفتها هذه المرحلة، سنجد بأن السلطة القائمة ركزت جهودها بالأساس على عصرنة الجيش وتنويع تشكيلاته وتسليحه بأحدث الأسلحة، وأيضا تدريبه على استعمال هذه الأسلحة وعلى سلوكيات الجيوش النظامية وفق النموذج الأوربي، كما اهتمت بتجديد الأسطول البحري بعد تراجع قوة وعائدات الجهاد نتيجة للتفوق اللافت للسفن الأجنبية، كما تميزت بإنشاء مجموعة من المصانع لتخليص ارهمان السوق الداخلية للمنتجات الأجنبية التي اكتسحت جل موانئ البلد، مع ما كان لذلك من آثار سلبية على العملة وعلى المنتجات المحلية، فتم تشييد دار السكة (سك النقود) ومعامل لتصنيع السلاح والبارود وقصب السكر، كما تم إنشاء مطبعة ومدرسة للسلاح، وأرسلت مجموعة من البعثات إلى أوربا للاحتكاك أكثر بعوامل التقدم التقني والعلمي قصد استثمار ما ستكتسبه من خبرات في تحديث أجهزة ومؤسسات الدولة، فقد حاولت بذلك خلق ودمج فاعلين آخرين مختلفين عن الأعيان التقليديين اللذين كانت درجة فعاليتهم وقدرتهم على المبادرة والتسيير محدودة جدا، لكن هذا المسعى اصطدم من جهة بمعارضة بعض رجال المخزن نفسه، لأنهم رفضوا أي تغيير قد ينعكس سلبا على مصالحهم وعلى مراكزهم التقليدية16، كما اصطدم من جهة ثانية بضعف شرعية النظام وتراجع إشعاعه، خاصة بعدما انزاح تركيزه عن التحديث العسكري (عرف آنذاك بحرب النظام) الذي لقي قدرا واسعا من التأييد والحماسة، ليحاول توسيع مجال الاصلاحات نحو ما هو ثقافي واجتماعي واقتصادي (كيفية التعامل مع السلع الأجنبية، تحرير العبيد، مسألة الضرائب...)17، وهذا ما جعل عددا من وسطائه يثورون وينقلبون عليه، خاصة الزوايا التي بدأت تضطلع أكثر بأدوار سياسية ودنيوية لتعويض غياب وضعف الدولة18، وبالتالي لم يتمكن المخزن من تجسيد كل المؤسسات التي من شأنها أن تجعل الدولة نظاما قائما بذاته بحيث يستطيع تسيير كافة مناحي الحياة بشكل عقلاني وفعال، بل ظل عاجزا عن المراقبة الشاملة

لمجاله السياسي، على الرغم من وجود امتدادات ومؤسسات ووسطاء مختلفين (القواد، الباشوات، الشرفاء، القضاة، الأمناء، المحتسبين، العمال، المرابطين، قبائل الجيش...)، وبالرغم من اعتماده على آليات واستراتيجيات زاوجت بين الديني والدنيوي وبين المدني والعسكري في محاولة بسط سيطرته التي أضحت في بعض الأحيان رمزية فقط*.

أمام هذا الوضع المتأزم، ستتحول اهتمامات السلطة المركزية من محاولة الدفاع عن الثغور أو العمل على استرجاع المحتل منها إلى الاهمام بمجاهدة أهل الدار قبل الكفار19، لأن عجز المخزن عن التصدي للعدو الخارجي أجبره على القيام بالحرب في الداخل بالاعتماد على نفس وسائل الحرب المستعملة ضد الاوربيين، وحول الجيش إلى أداة أساسية في تدعيم الحكم وإرساء قوانينه20، خاصة بعد تنامي نفوذ وتأثير عدد من الزعامات المحلية التي شقت عصا الطاعة حين رفضت دفع الضرائب، أو حين أعلنت العصيان والجهاد في مقابل خيار التحديث والاصلاح الذي تبناه المركز، وستترجم هذه الحرب من خلال التنقلات السلطانية نحو المناطق البعيدة عن المركز قصد إبراز هيبة وحضور المخزن21 ("الحركات" و"المحلات" و"انزالات" التي قام بها ملوك المغرب تباعا نحو الشمال والشرق والجنوب الشرقي والأطلس والرحامنة...)، ومن كثرة هذه التنقلات خلال نهاية القرن التاسع عشر، فقد وصف المؤرخون عرش السلطان "الحسن الأول"(1873- 1894) بأنه كان فوق صهوة جواده، بل وتوفي خلال إحدى حركاته الرامية لبسط سلطته على بعض القبائل الثائرة بالأطلس.

يتضح من خلال نتائج المرحلة أعلاه، بأن محاولات التهدئة التي كانت تقودها السلطة المركزية اتجاه القبائل المتمردة تكون لها أحيانا تكلفة باهظة على الطرفين معا، بحيث أنهكتهما وبددت جهودهما لصالح القوى الأجنبية، ففي ظل تضارب المقاربات بين منظور مركزي تحديثي للدولة، في مقابل منظور محلي محافظ قادته الزوايا والزعامات القبلية، كان المستفيد الوحيد من الوضع هو الاستعمار، إذ أدى الانفراد بالقرارات من كلا الطرفين – خاصة من قبل الدولة التي لم توسع من دائرة استشاراتها لتشمل ممثلي المناطق الأكثر تضررا من التغلغل

الأجنبي- إلى تبادل الاتهامات حول أي منهما المسؤول عن مفاقمة الوضع الداخلي وتأجيجه، وإذا كانت مسؤولية الدولة ثابتة في أعين القوى المحافظة بحيث اتهموها بالتخاذل والتقاعس عن مجاهدة الكفار، وبالانشغال بتصفية الحسابات السياسية الدائرة ما بين الوزراء أو ما بين أفراد الأسرة الحاكمة نفسها، فإنه بالمقابل، نجد عددا من المواقف التي ترى العكس، وتحمل المسؤولية للزعامات المحلية وللقوى المحافظة التي فاقمت الوضع، ووقفت في وجه المحاولات الإصلاحية للدولة، وذلك حين أعلنت هذه الفئات رفع راية الجهاد بإيعاز من شيوخها وزعمائها – على خلاف توجه الدولة المركزية التي أبرمت معاهدة الصلح- دون إجراء أي تقييم واقعي لتباين ميزان القوى بين البندقيات العتيقة للمجاهدين وبين قذائف المدفعية المتطورة للغرب، ودون أدنى مراعاة للفوارق الكبيرة أو لوقع العوامل الداخلية التي قد تجعل الهزيمة أمرا محققا، وهذا ما أثاره المؤرخ "الناصري" في كتابه "الاستقصا" حين استنكر رأي الداعين للجهاد مع "الفرنج" مبينا ضرورة الاتحاد على الموقف والالتفاف على القائد قبل المواجهة: "ليست العدة وحدها كافية في الحرب ولا كثرة الرجال(...) بل لا بد مع ذلك من ضابط يجمعهم وقانون يسوسهم حتى تكون الجماعة كالبدن الواحد يقوم جميعا ويقعد جميعا (...) فكيف يحسن في الرأي المسارعة إلى عقد الحرب مع أجناس الفرنج وما مثلنا مثلهم إلا كمثل طائرين أحدهما ذو جناحين يطير بهما حيث شاء، والآخر مقصوصهما واقع على الأرض لا يستطيع طيرانا ولا يهتدي إليه سبيلا22". فحسب هذا الموقف، شكل خروج بعض القوى المحافظة عن طاعة الحاكم، وتسرعها في أخذ القرار بشكل منفرد، وبدون تشخيص أو تقييم للوضع، سببا في توالي الانتكاسات والهزائم، لأنه شتت جهود السلطة وفتح عليها جبهات كانت في غنى عنها، مع ما كلفها ذلك من مجهودات جبارة لاحتوائها...

بعد هذه المرحلة، ستتوالى مجموعة من المحاولات الاصلاحية التي قام بها السلطان المولى عبد العزيز ومن بعده شقيقه المولى عبد الحفيظ، وذلك قصد ترميم ما يمكن ترميمه من أحوال البلاد، لكن تجدد التمردات والنزاعات حول السلطة (ما اصطلح عليه بثورات الأمراء في تاريخ المغرب)، وتنامي نفوذ الزعامات المحلية في مختلف مناطق

المغرب23، ونمطية المقاربات المعتمدة من طرف النظام، وتسارع الوقائع والأحداث داخليا وخارجيا... كلها عوامل ستكشف عن فوات الأوان، وستعري عن عقم هذه الرؤية الاصلاحية التي لم تخرج مجددا عن منطق الجبايات الذي حكم البنية التقليدية للمخزن العتيق، بحيث أضاف مع مطلع القرن العشرين إصلاحا ضريبيا (ضريبة الترتيب 1901) لقاموسه الجبائي الحافل (الواجب، الفرض، الوظيف، الذعيرة، السخرة، الهدية، المكوس...)، واكتفى ببعض المحاولات المحتشمة لتوسيع دائرة الاستشارة السياسية مع ما كان يعرف بأهل الحل والعقد، وهو ما اعتبره البعض تأسيسا لأول مجلس للأعيان سنة 1905، بحيث صار يضم زعامات بعض المدن والقبائل المغربية قصد بلورة مشروع إصلاحي جسده تقديم أول دستور مغربي إلى المولى عبد العزيز إثر انعقاد مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906، مع ما دار في فلكها من استراد بعض أجهزة الأزمنة الحديثة من قبيل الطباعة والجرائد، لكن هذه الاجراءات ظلت قاصرة عن احتواء الأزمة التي تفاقمت بازدياد عدد المحميين والمجنسين، خاصة من قبل الفرنسيين والإنجليز24، إذ لم يعد وجودهم مقتصرا على المدن الساحلية أو منحصرا في فئات التجار والإداريين، بل امتد ليشمل مختلف الشرائح الاجتماعية الأخرى التي تهافتت على مراكز القنصليات لتسهم في تفكك المجتمع المغربي وتحوله إلى مجتمعين متمايزين، أحدهما تحت رعاية المخزن، والثاني تحت حماية القنصليات الأجنبية وامتيازاتها، لا يؤدي الضرائب، ولا يقوم بواجب الخدمة العسكرية، ومع مرور الوقت تضاعف عدد أفراده، وتزايد اختراقه لنفوذ المخزن، بحيث شمل مع مطلع القرن العشرين قواد القبائل والمناطق، والباشوات والوزراء أنفسهم25، فاشتد التغلغل الأجنبي وامتدت مظاهر تأثيره لتشمل كافة مناحي الحياة، وأطلت على المغاربة مستجدات العصر الحديث وبدأت تستهويهم شيئا فشيئا (بضائع، ملابس، منتجات غذائية، تجهيزات منزلية...)، فانتهت هذه الحقبة بدخول البلاد بأكملها تحت الحماية الفرنسية 1912.

فترة الحماية الفرنسية:

إن أهم ما ميز هذه المحطة هو اعتماد الدولة على إجابات جاهزة وفق مشروع استعماري قوامه التحديث، وهو فعلا ما تضمنته مختلف خطابات المتدخلين الأوربيين حول الشأن المغربي وحاجته الماسة إلى أيادي جديدة، وإلى مؤسسات وأساليب إدارية ومالية حديثة، وإلى طرق إنتاجية شبيهة بما تمتلكه الدول المتقدمة، وبغض النظر عن نوايا هذه الخطابات، فإن ما يهمنا من هذه المرحلة هو تبيان الانعطاف الاصلاحي بالمغرب، حين حاولت فرنسا تسخير ما راكمته من تجارب في الجارتين تونس والجزائر بحكم تشابه واقعهما وبنياتهما مع الواقع المغربي، وقد كان مبررها في ذلك هو عدم تكرار تجربة الدم التي ميزت تعاملها مع الجزائر، فقامت بضبط إيقاعات وآليات اشتغالها على فلسفة قوامها عدم التعارض التام مع البنيات التقليدية المترسخة بالمجتمع، بل سعت إلى استثمارها وتوظيفها كل ما أمكنها ذلك، فقد هدف المقيم العام "ليوطي Hubert Lyautey" إلى تحديث النخب القائمة من دون الوقوع في صدام مباشر معها، وهو المسعى الذي وضحه "روبير مونطاني Robert Montagne" بقوله: "كان أساسيا في منظور "ليوطي" أن يحافظ على التقاليد ليوفر حدوث ثورة (...) وهكذا كان تصوره هو الاعتماد على النخب القائمة: السلطان، كبار الزعامات، بورجوازية المدن... باعتبارها النخب التي ستجر بعد تكوينها وتنويرها باقي الفئات الواسعة للمجتمع"26.

إذن، فرنسا ستحاول تحديث المجتمع بالانطلاق من أعلى الهرم وصولا إلى قاعدته، وقد تبين ذلك من خلال شروعها في هيكلة الدولة واختراق المجتمع عبر بناء إدارة جديدة واقتصاد جديد، أما تركيزها الأساسي فقد انصب على عصرنة الفلاحة وتخليصها من أساليب الانتاج العتيقة، معتبرة إياها بمثابة المدخل الأساسي للإقلاع الاقتصادي والسياسي*، وقد تبدى حجم هذا التركيز في عدد الظهائر والقوانين التي ارتبطت بمسألة الأرض، وفي ما استحدثته من إدارات مركزية ومحلية (المديرية العامة للفلاحة والاستيطان، مديرية الشؤون الأهلية...) ومن غرف فلاحية ومراكز للتكوين والارشاد الزراعي، ومن معارض فلاحية وضيعات نموذجية، كل هذا

بالإضافة للتجارب التحديثية التي أطلقتها من قبيل تجربة الشركات الأهلية للاحتياط وتجربة قطاعات التحديث القروي وغيرها...

أما على المستوى العسكري والصناعي فقد ظل المستعمر محتكرا ومراقبا لهذه المجالات كي لا تنفلت من قبضته، فهو على وعي تام بأنها مصادر تفوقه الحقيقية، ولذلك لم يسعى إلى احداث إصلاحات جذرية في هذا الباب، خاصة على المستوى العسكري، فلولا حاجته الملحة لاستغلال سواعد المغاربة في جبهاته المختلفة لما ساهم في تسليح أو تأسيس بعض الفرق العسكرية، لأنه يدرك بأن عجز الجيش المخزني عن تهدئة القبائل الثائرة هو أصلا مبرر وجوده بالبلد (الحماية)، ولذلك عمد لتبني مقاربات تبقي على التوازن بين قديم لا يريده أن يموت، وبين جديد لا يريده أن يولد، وذلك ما مكنه من ضبط المجالات القروية فقط ببضع مئات من المراقبين المدنيين والعسكريين المرفقين بقليل من الاسلحة البالية لفرق المخازنية، بل وكان يزيد أحيانا في منسوب التعارض بين القديم والجديد حين اعتمد على نفس الأعيان التقليديين الذين قاوموه لتسيير الشأن العام بعدد من المجالات القروية27.

وعليه، سيتضح بأن مقاربة المستعمر حكمتها غايتين متكاملتين، الحكم بأقل تكلفة ممكنة، والمحافظة على التعارض وعلى التوازن بين مختلف القوى السياسية (سياسة فرق تسد)، ولذلك لم يخرج في تدبيره عن نفس النهج الذي كان يوظفه المخزن، لكن مع فارق مهم، وهو أن الاستعمار كان مدركا لما أغفلناه، وغض الطرف عنه لتعارضه مع مصلحته، ويتعلق الأمر هنا بإدراك المسار المركب للتحديث الذي لا يقتصر على ما هو مادي أو مصنع، لأن المجتمع الذي يقف على باب التحديث يشترط فيه أن يكون على وعي بالشروط التي تحكم وضعه المتأزم، وبالتالي ضرورة تجاوز تلك الشروط لمواكبة التطور، ليس باستنبات التحديث التقني وحسب، بل بعلاج أسباب التخلف والحيلولة دون عودتها أو انتشارها في المجتمع مجددا، فالوعي خطوة أولى للإصلاح وجعل الأفراد أكثر قابلية للتغيير، خاصة على مستوى الأفكار والذهنيات، وهذا بالضبط ما لم يرغب المستعمر في حصوله،

سواء لحجم تكلفته أو لوقع آثاره ونتائجه عليه، أما النظام فلم ينتبه إليه لانشغاله فقط بتثبيت أقدامه في السلطة، ولما انتبه إليه في مرحلة لاحقة، جعله حكرا على محيطه الخاص، بل وحاربه بعد ذلك لنفس أسباب المستعمر.

عموما، لقد أغفلنا في مرحلة الحماية أهمية العمل الثقافي والخصوصيات المجالية والذهنية للتركيبة المغربية، واقتصرنا على نقل التحديث من دون الوصول إلى استنبات الحداثة*، ورفعنا شعارات مغرية ظاهريا ومجوفة باطنيا، إذ بالرغم من بعض الإرث الايجابي الذي وفره الاستعمار للدولة وللنخب والأعيان الذين خلفهم بعد خروجه، إلا أن واقع الفئات الاجتماعية الأخرى عرف نوعا من التدهور والشرخ، فبدأت التناقضات الصارخة التي خلفتها تجربة الحماية تطفو أكثر وأكثر، وهو ما حول ذلك الارث الغني شكلا إلى إرث ثقيل لدولة الاستقلال، فهي التجربة الاصلاحية الأهم بالمغرب، لكونها ستطرح ولأول مرة حاجيات المجتمع بالنسبة للدولة، وستتحول العلاقة القديمة من خدمة الساكنة للمخزن (الضرائب والكلف) إلى ضرورة خدمة الدولة الحديثة للساكنة، وهو ما لن يتأتى للدولة الناشئة بيسر وسهولة، خاصة في ظل استمرار الصراع حول السلطة وعدم اكتمال الوحدة الترابية (تنامي المد القومي والشيوعي وتأثيراته السياسية، وجود مجموعة من الأقاليم والمناطق تحت سيطرة الدولة الاسبانية...)، وأيضا في ظل انبعاث جيوب المقاومة للفكر الأصولي الذي بدأ بتجديد الدعوة إلى هدم وهجران كل المؤسسات والمقررات التعليمية التي خلفها المستعمر، وإلى التسريع بمحو آثار تواجده في شتى المجالات.

فترة ما بعد الحماية

بعد (خروج) فرنسا سنة 1956، ستظل البلاد مرتهنة بنفس المؤسسات الإدارية والاقتصادية التي تركتها، إذ على الرغم من الحماسة والانخراط الوطنيين لمكونات الشعب المغربي الطموح والفرح بالاستقلال، إلا أن الدولة افتقرت إلى رؤية إصلاحية بديلة، الشيء الذي دفعها في البداية إلى الاعتماد على نفس البنيات الموروثة

من المستعمر، واكتفت بإدخال بعض التعديلات الطفيفة التي مست المظهر دون الجوهر، خاصة في ظل خروج الاستعمار وبقاء أطره وسياساته وموارده البشرية بعدد من الوزارات والادارات، وهو ما وضعنا أمام المثل القائل: "ما حرثه الجمل، داسه"، بل وسيدوسه أكثر من مرة، وذلك بحكم الوضعية السياسية التي كانت لازمتها الأساسية هي الصراع حول السلطة ما بين القصر (محمد الخامس ومن بعده الحسن الثاني) والحركة الوطنية (خاصة حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وحزب الاستقلال)، فعوضا عن مباشرة الشأن العام ستنهمك القوى السياسية في حرب المصالح وتدعيم النفوذ، فكان العالم القروي مجددا – بحكم حجم تمثيلية ساكنته التي قدرت بـــ 80% حينها28- هو المدخل الرئيسي لمباشرة استقطاب الجماهير عبر استعمال جدلية السلطة والأرض (الإصلاح الزراعي)، وعبر العزف على أوتار الوطنية واسترجاع الأراضي من المعمرين والعملاء وتوزيعها على صغار الفلاحين، لكن مقاربة الأرض هذه حملت تصورين: تصور الحركة الوطنية في إطار نظرة اشتراكية وقومية، وتصور النظام في إطار مزيج جمع بين الليبرالية والمحافظة مع توظيف براغماتي لبعض التركات المفيدة التي خلفها المستعمر29.

هكذا ستبلغ لعبة شد الحبل بين القصر الملكي وبين الحركة الوطنية مداها من أجل السيطرة على السلطة، فتم تعيين حكومة "عبد الله ابراهيم" كحل وسط من طرف الملك الراحل "محمد الخامس"، لكن ولي عهده "الحسن الثاني" أصر على إسقاطها فور توليه للحكم، وبذلك سيتم الانتقال من النفحة الاشتراكية لحكومة "عبد الله ابراهيم" القائمة على تصفية الإرث الاستعماري وعلى تدخل الدولة وتمويلها للعملية التنموية بالاعتماد على موارد الوطن وكفاءاته (إصلاح وبناء الدولة المستقلة، تكوين ومغربة الأطر، تصنيع البلاد والحد من تبعيتها، تطوير وتحديث الفلاحة...) إلى التوجه نحو سياسة ليبرالية قوامها العودة إلى المحافظة على برجوازية المدن وأعيان البوادي الذين تضرروا من نهج وسياسة المخطط الخماسي الأول للحكومة المذكورة، بل وشكلوا عاملا من بين عوامل أخرى في إجهاض مساعيها، وبذلك سيتم التخلي تدريجيا عن عبارات الإصلاح والتحديث لصالح

عبارات التثمين والاستثمار، مثل تحويل اسم وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي إلى وزارة الفلاحة والاستثمار الزراعي، وأيضا خلق مراكز الاستثمار الجهوي30، وبالتالي تحقيق الترجمة الفعلية للتخلي عن المنظور الاشتراكي لصالح الليبرالية والملكية الخاصة بدعوى تحقيق الفعالية الاقتصادية، وبدعوى توجيه موارد الدولة نحو الأوراش الكبرى والبنيات التحتية الأساسية (خاصة بناء السدود)، لكن المشهد في الحقيقة لم يكن سوى إعادة تدوير لنفس القوى التي طبعت المشهد زمن الحماية، أي اعتماد القصر على نفس النخب التقليدية التي وظفها المستعمر (الأعيان)، وذلك من أجل الدفاع عن عرشه ضد قوى التغيير التي حاولت سحب البساط من تحت أقدامه31.

إن مسألة حسم الصراع السياسي أعلاه، ستكون له انعكاسات جلية في البنية المفاهيمية المستخدمة في الحقل السياسي المغربي، وفي الذاكرة الجمعية لعموم المغاربة، لأن سعي كل من القصر والحركة الوطنية إلى تحجيم الآخر، أغرق البلاد في مستنقع العنف والمزايدات السياسية، فلم يتم استغلال الاستعداد التام لانخراط الشعب في بناء صرح الدولة، بل تم توظيفه فقط، وانتهى الصراع بفعل مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية إلى انحراف المسار الاصلاحي بإعادة نفس البنية المفاهيمية التي ظاهرها حداثة شكلية مبتورة على عكس عمقها المضموني المغرق في التقليد والجمود32، وبروز نفس الجدالات السياسية والفكرية بين دعاة التحديث والتقليد في إطار نعوت قدحية واتهامات متبادلة بين الطرفين، وقد امتد هذا التوظيف إلى المؤسسات التعليمية والجامعية مسفرا غير ما مرة عن أحداث دامية (خاصة بعد ظهور الفصائل الطلابية بالجامعات وتشكل الحركة التلاميذية)، وعن إجهاض عدد من الاصلاحات الدستورية أو حتى مقاطعتها، بل وتطور الأمر إلى تبادل الاتهامات بمحاولات الاغتيال بين الطرفين (القصر والحركة الوطنية)، وبتقديم المعارضة لملتمس الرقابة نتيجة للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المنهارة، وهي الأوضاع التي أسفرت عن قرارات بصمت المشهد السياسي المغربي بالعنف والدم، وجعلته يدخل في ما عرف تاريخيا بسنوات الرصاص، وبفرض حالة الاستثناء التي دامت لسنوات طويلة، تخللتها مجموعة من الاعتقالات والاختطافات والمحاولات الانقلابية (السبعينيات)33، وفاقمتها مجموعة من العوامل

الدولية والداخلية (المد القومي والشيوعي، تعمير الأقاليم الجنوبية المسترجعة من اسبانيا، الظروف الطبيعية مثل الزلازل والجفاف...) وأدت مجتمعة إلى إدخال الاقتصاد الوطني لغرفة الإنعاش وإلى نهج سياسة التقويم الهيكلي وتبعاتها التقشفية المعروفة، خاصة ارتهان الاقتصاد والسياسة مجددا بإملاءات وشروط المنظمات والصناديق الدولية المانحة34، واضطرار الدولة إلى الاقتراض وإلى خوصصة عدد من المؤسسات والقطاعات الحيوية.

بعد هذه المرحلة، ستأتي بوادر الانفراج الديمقراطي بسماح الراحل الحسن الثاني بعودة عدد من زعماء المعارضة للمشهد السياسي، وبتشكيل حكومة التناوب التوافقي بزعامة أعتى معارضيه (الاتحاديين)، وبقبول مشاركة حركة التجديد والإصلاح الاسلامية (حزب العدالة والتنمية حاليا) في الانتخابات، وبفتح مجموعة من الملفات الحساسة، خاصة ملفي الفساد وحقوق الإنسان.

خاتمة:

لقد اختزلنا الكثير من اللحظات وقفزنا على مجموعة من الأحداث بالرغم من أهميتها، وهو ما نبهنا إليه في المقدمة، لأن ما يهمنا من هذا العمل هو تبيان تعاملنا مع إشكالية الاصلاح وطرق مقاربتنا له، بحيث أهدرنا فرصا وإمكانات سانحة لبلورته على شكل أفضل، خاصة بعد انشغال القوى الحية بالصراع والتوازنات السياسية على حساب مصلحة الوطن، وهو ما استطاع المغرب الخروج منه بشكل نسبي عبر تحقيق نقلة نوعية جسدها خطاب التصالح والتناوب التوافقي في مرحلة أولى، وزكاها خطاب الإنصاف والمصالحة ومغرب العهد الجديد في مرحلة ثانية (عهد محمد السادس)، بحيث تم الانفتاح على إمكانية تقاسم السلطة عوض التصارع حولها، ليبقى الرهان منصبا حول السبل الكفيلة بإعادة بناء الثقة بين المواطن ومؤسسات وطنه، وبتأسيس بنية ثقافية حاضنة للتجديد والعقلنة لمنع تكرار مآسي الأمس القريب، وبالتالي تحقيق الانتقال من الاستهلاك اللغوي لمفهوم الاصلاح وتوظيفه سياسيا على شكل شعارات وخطابات وإيديولوجيات، إلى مستوى تجسيده العملي على أرض الواقع في شكل مشاريع ومبادرات تشريعية وتنموية جريئة، خاصة في ظل تغير ولاءات المواطن المعاصر الذي لم يعد يعترف اليوم إلا بشرعية تحسن أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية، و لم يعد يثنيه عن الاحتجاج والتعبير إلا انقطاع صبيب الأنترنت عن هاتفه المحمول، فهل ستلتقط أنظمتنا الإشارة لتحول بوصلة الإصلاح نحو التنمية والديمقراطية اللتين يمكن اعتبارهما آخر وأهم معاقل الشرعية السياسية بالعالم؟

الهوامش:

1 أحمد كوال، التحضر التحديث الحداثة في المجتمع المغربي الحديث، أفريقيا الشرق، ط 1، 2012، ص 29.

2 عمار حمداش، تجارب التحديث القروي بالمغرب، regardpub للطباعة، القنيطرة، ط 1، 2015، ص 8- 10.

* خاصة كبار الأعيان والتجار الذين حرصوا على التمتع بحماية قناصل الدول الأجنبية أو حتى الحصول على الجنسية للتمتع بعدد من الامتيازات التي لا تمنح للمغاربة، وتجدر الإشارة إلى أن بعض المؤرخين الذين كتبوا عن تلك الفترة ذهبوا إلى أن المغاربة الذين كانوا يسعون إلى الحصول على الحماية الأجنبية، كانوا يفعلون ذلك إما هربا من الظلم الذي كان يسلطه عليهم أعوان

المخزن أو تهربا من أداء الضرائب، خصوصا بعدما أصبحت الدولة تفرض ضرائب باهظة على رعاياها بسبب حاجتها الملحة للمال.

[3] أحمد مزيان، المجتمع والسلطة المخزنية في الجنوب الشرقي المغربي خلال القرن التاسع عشر، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الجزء الثاني، ط 1، 2007، ص 15.

* ارتبط ظهور الزوايا في المغرب الإسلامي أساسا بظروف سياسية وتاريخية واجتماعية خاصة، كالفراغات السياسية التي كانت تنتج عن غياب السلطة المركزية أو عن تعرض البلاد إلى كوارث طبيعية كموجات القحط والجراد والفيضانات، أو تعرض المجتمع لتهديدات خارجية، فاستغل أهل الطرق وشيوخ الزوايا مختلف هذه الأوضاع في المغرب، وتحركوا من أجل تعبئة المجتمع واستنهاضه ضد ما يحدق به من أخطار، ولذلك اعتبرت مؤسسة الزاوية خاصية من خصائص تاريخ المغرب الذي لا يمكن تناول أي فترة منه أو أي حدث من أحداثه من دون أخذها بعين الاعتبار، وهذا ما جعل الكتابات التاريخية حول المغرب تبقى متفطنة ومدركة لما لهذا المعطى من أهمية في تفسير الكثير من الظواهر والقضايا التي يحفل بها التاريخ المغربي، معتبرة أن الطرقية تبقى منذ قرون الشكل الأكثر عمومية والأكثر شعبية والأكثر حيوية في المغرب الإسلامي. (ورد عند عبد الله استيتيتو، الزاوية والمجتمع القبلي والمخزن: الزاوية الدرقاوية نموذجا، تاريخ الاطلاع 2022/03/18 على الرابط: https://www.aljabriabed.net/n94_06stitou.htm).

[4] عبد السلام الحيمر، النخبة المغربية وإشكالية التحديث، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط 1، 2001، ص 145.

[5] أحمد كوال، مرجع سابق، ص 36.

[6] ABDELLAH LAROUI, La crise des intellectuels arabes, François Maspero, paris 51974, p 54-5.

[7] عبد السلام الحيمر، مرجع سابق، ص 146

[8] أحمد كوال، مرجع سابق، ص 32.

[9] ROGIE LETOURNEAU, La Vie Quotidienne à Fès en 1900, INSA, Monaco, 1965, p 176.

[10] أحمد كوال، مرجع سابق، ص 28.

[11] محمد المنصور، النخبة المغربية والحضارة الأوربية في القرن التاسع عشر، مجلة أمل، العدد 4/ 1993 بعنوان: التاريخ الثقافة المجتمع، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص 55.

[12] عبد السلام الحيمر، مرجع سابق، ص 147.

13 عبد الله العروي، الايديولوجيا العربية المعاصرة، المركز الثقافي العربي، ط 1995، ص 35.

[14] عبد القادر زمامة، من معركة إسلي إلى معركة تطوان، مجلة دعوة الحق، العدد 321 ربيع 1-ربيع 2/ غشت-شتنبر 1996، تاريخ الاطلاع 2022/02/01 موقع وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية على الرابط: https://www.habous.gov.ma/daouat-alhaq/item/8075

* مثلا، بعد هزيمة تطوان، التجأ السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن لاستفتاء العلماء حول صلح تطوان الذي يرتب على المغرب غرامة قدرها عشرون مليون من الريال، لا يوجد منها إلا الربع، إذ طلب منهم الإجابة على إمكانية جواز فرض متبقى

المبلغ المصالح عليه على الرعية، وقد تصدى للإجابة عن ذلك الكثير من العلماء، فأجابت أغلبيتهم بضرورة فرض متبقى المبلغ على الرعية، إلا أن هناك من عارض ذلك، والأمر يتعلق بعدد كبير من الفقهاء سواء من خارج منظومة السلطة المتواجدين بالهوامش أو حتى من داخلها (مثلا إمام الضريح الإدريسي مولاي أحمد العراقي الذي أجاب بشكل مغاير، واعتبر بأن الصلح لا يجوز فبالأحرى فرض الغرامة على المسلمين)، كما أن عددا من الزعامات المحلية وشيوخ الزوايا اعتبروا بأن النظام القائم قد فقد شرعيته بالنسبة لهم ورفضوا أداء الزكاة والضرائب لولاته وعماله، وهو ما شهدته أيضا بعض المدن التي رفض عدد من سكانها الانصياع لسلطة المخزن، ونذكر على سبيل المثال تمردات الدباغين في فاس ورفضهم لأداء الضرائب المفروضة...

[15] محمد العربي معريش، المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول، دار الغرب الإسلامي، ط 1، بيروت لبنان، 1989، ص 8.

[16] عبد الحميد احساين، نظرات في واقع النخبة المخزنية قبل الحماية، مجلة أمل، العدد 4/ 1993 بعنوان: التاريخ الثقافة المجتمع، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص 82.

[17] عبد السلام الحيمر، مرجع سابق، ص 7.

[18] أحمد التوفيق، إينولتان: المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط 1983، ص368.

* بعض القبائل رفضت دفع الكلف والضرائب، لكنها لم تصل لدرجة عدم الاعتراف بالسلطان أو الطعن في شرعيته، بل اكثر من ذلك، قد تقاتل السلطان وتنتصر عليه، لكنها مع ذلك تظل تبجله وتحترمه، لكن في نفس الوقت قد نجد بعض الاختلافات في طبيعة العلاقة بين القبائل والمخزن المغربي في القرن التاسع عشر، فمنها ما هو مقر بالتبعية بعد صراع طويل كأهل "دادس" و"تودغة"، ومنها من كانوا يدينون بالطاعة الإسمية فقط مثل "أيت عطا"، ولعل أبرز سبب في تنوع وديناميةالعلاقات القبلية بالسلطة المركزية هو تلك العلاقة الجبائية، إذ كان القائد يتولى استخلاص عدد من المطالب التي تؤديها القبيلة للمخزن، وهي نفقات غير منتظمة وغير مقدرة تدفع كل سنة، علما أن هناك سنوات عجاف، ناهيك عن سعي معظم أجهزة السلطة المحلية إلى الاغتناء وجمع أكثر مما يقدره المركز، وبالتالي تنشب النزاعات وتكثر التمردات على ممثلي المخزن، وهو ما اعتبره البعض سببا أو منبعا من منابع السيبة التي عرفها المغرب، بحيث أن كثرة الضغط هو من ولد العصيان، وقد عبرت مجموعة من القبائل بكل جرأة عن عدم قدرتها أو عن عدم رغبتها في تحمل الصوائر والمطالب المخزنية (للمزيد من الاطلاع، انظر: أحمد مزيان، مرجع سابق، ص 97- 98).

[19] عبد السلام الحيمر، مرجع سابق، ص 164.

[20] الهادي الهروي، القبيلة الإقطاع والمخزن: مقاربة سوسيولوجية للمجتمع الحديث 1844- 1934، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ط 1، 2010، ص 146.

[21] عبد الله العروي، الأصول الاجتماعية والثقافية للوطنية المغربية 1830-1912، تعريب محمد حاتمي ومحمد جادور، المركز الثقافي العربي، ط 1، 2016، ص 215.

[22] أحمد بن خالد الناصري، الاستقصا لأخبار المغرب الأقصى، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1997، القسم الثالث، الجزء التاسع، ص 190.

[23] للمزيد من الاطلاع حول تأثير الزعامات المحلية بما فيها تلك المرتبطة بالأسرة الحاكمة، يمكن العودة إلى عدد من المقالات الواردة ضمن كتاب جماعي بعنوان: السلطة المركزية والزعامات المحلية، من إنجاز الجمعية المغربية للبحث التاريخي، منشورات

كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 164، خاصة مقال: الحسن شوقي حول الزعامات المحلية بمنطقة السراغنة وزمران وعلاقتها بالمخزن في القرن التاسع عشر ص 71. وأيضا مقال: محمد بوكبوط حول الزعامات المحلية بتافيلالت قبيل الاحتلال الفرنسي الثوابت والرهانات، ص 147.

[24] عبد الحميد احساين، مرجع سابق، ص 83.

[25] عبد السلام الحيمر، مرجع سابق، ص 148.

[26] عمار حمداش، مرجع سابق، ص 29.

* لفهم العلاقة القائمة بين الفلاحة والسياسة يجب استحضار المقولة الشهيرة للمقيم العام "ليوطي" حول كون الأمطار هي من يصنع السياسة بالمغرب، خاصة ارتباط السلم الداخلي بجودة الموسم الفلاحي، فالجفاف تكون له تأثيرات كبيرة على علاقات المجتمع بالسلطة وممثليها، وعلى الولاءات السياسية لمعظم المغاربة الذين كانوا مستقرين بالعالم القروي، وبالتالي تركيز المستعمر على المجال الفلاحي حكمته غايتين متكاملتين، من جهة حفظ الأمن الداخلي، ومن جهة ثانية تأمين احتياجات فرنسا التي اعتمدت على المنتجات المغربية لتوفير احتياجات سوقها الداخلية، خاصة بعد دخولها في الحرب العالمية الأولى والثانية.

27 ريمي لوفو، الفلاح المغربي المدافع عن العرش، ترجمة محمد بن الشيخ، منشورات وجهة نظر، سلسلة أطروحات وبحوث جامعية (2)، ط 1، 2011، ص 6.

* يشكل مفهوم "المجتمع المركب" الذي صاغه "بول باسكون" حول طبيعة المجتمع المغربي إحدى أبرز التحليلات الكفيلة بفهم تركة الاستعمار الفرنسي بالمغرب، حيث تعايش التقليد والتحديث في مختلف المجالات، واستعرض فيه عددا من الأمثلة والمفارقات الدالة على هذا التعايش.

[28] ريمي لوفو، مرجع سابق، ص 6.

[29] لحسن حداد، النموذج التنموي المغربي: فترة ما بعد الاستقلال، العمق المغربي، تاريخ الاطلاع 07 فبراير 2022 على الرابط: https://www.maghress.com/al3omk/252561

[30] عمار حمداش، مرجع سابق، ص 185.

[31] ريمي لوفو، مرجع سابق، ص 10- 11.

[32] مصطفى محسن، في التنمية السياسية: مقدمات في سوسيولوجيا الاصلاح والتحديث والتحول الديمقراطي في المغرب المعاصر، دفاتر وجهة نظر (11)، مطبعة النجاح الجديدة، ط 1، 2007، ص 21.

[33] مارينا أوتاواي وميريديث رايلي، المغرب: من الاصلاح الهرمي إلى الانتقال الديمقراطي؟، أوراق كارنيغي، سلسلة الشرق الاوسط، العدد 71/ سبتمبر 2006، ص 8، تاريخ الاطلاع 2022/03/14 على الرابط: https://carnegieendowment.org/files/top_down.pdf

[34] عبد الإله بلقزيز، في الديمقراطية والمجتمع المدني، مراثي الواقع، مدائح الأسطورة، أفريقيا الشرق، ط 1، 2001، ص 129.